الأمم المتحدة S/PV.5399

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٣٩٩**

الأربعاء، ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	بيرو	السيد دي رفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد جانغ بيشان
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد ماكايات – سافويس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

06-28862 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ وللتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وافق المجلس على توجيه دعوة إلى وزير خارجية كوت ديفوار، صاحب المعالي السيد يوسف باكايوكو.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يوسف باكايوكو (كوت ديفوار) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد يوسف باكايوكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى بيان لمعالي السيد يوسف باكايوكو، وزير خارجية كوت ديفوار.

وأعطيه الآن الكلمة.

السيد باكايوكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكركم ، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس على دعوتنا إلى الاشتراك في جلسة مجلس الأمن هذه. إنه شرف كبير وامتياز، وأقدر ذلك كثيرا. كما أود أن أنقل إليكم تحيات شعب كوت ديفوار ورئيس دولتها ورئيس وزرائها، وأن أعرب عن تقديرهم للاهتمام الذي يبديه المجلس دائما إزاء كوت ديفوار. ويسعدني على وجه الخصوص أن أعرب عن امتناني للدعم الذي ما فتئ المجلس يقدمه إلى تشارلز كونان باني منذ إنشاء حكومته في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

إن جلسة اليوم هذه هي إحدى المبادرات ذات التوقيت المناسب التي يقوم بها المجلس لدعم كوت ديفوار وشعبها منذ اندلاع الأزمة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونود أن نشكر المجلس على ذلك. كما أود أن أنقل إلى المجلس شكر كوت ديفوار وخالص تقديرها للأمين العام، السيد كوفي عنان، على كل ما يفعله لتشجيع عودة السلام إلى كوت ديفوار.

ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، الذي أدى إلى تشكيل الحكومة بقيادة السيد كونان باني، دخلت كوت ديفوار عصرا جديدا، وهو عصر سمح لعملية السلام والمصالحة بإحراز تقدم كبير. ورغم وجود عدد من العقبات التي تغلبت الحكومة عليها بسرعة – لاسيما الأحداث المؤسفة التي وقعت في منتصف كانون الثاني/يناير – إلا أن الحالة العامة في ما يتعلق بالعملية تبعث على الارتياح.

إن تلك الأحداث، التي أدانتها بشدة حكومة كوت ديفوار والأمين العام نفسه، أبرزت لنا، مثل الصدمة الكهربائية، الطابع الهش لعملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار وأهمية أن نوفر جميعا الدعم الثابت، باتخاذ تدابير وإجراءات قوية، لجهود الحكومة من أجل تجاوز الأزمة وتنفيذ خارطة الطريق التي وضعها الفريق العامل الدولي.

وفي هذا السياق، ترحب حكومة كوت ديفوار باستعادة الهدوء، وذلك عقب الإجراءات الحازمة التي اتخذها المجلس اليوم التالي لأحداث كانون الثاني/يناير ضد الذين اعتبرهم مسؤولين عن عرقلة عملية السلام والمصالحة الوطنية.

وعلى وجه الخصوص، عُقدت في ياموسوكرو حلقة دراسية حكومية لتحديد طرائق تنفيذ خارطة الطريق في

الفترة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير. وتم أيضا تنظيم مائدة مستديرة في ٢٥ شباط/فبراير في ياموسوكرو، بمشاركة أربعة زعماء سياسيين رئيسيين في كوت ديفوار، وهم السيد لورين غباغبو والسيد هنري كونان بيدي والسيد الاساني واتارا والسيد غيوم سورو.

واجتماع الزعماء الأربعة — وهو الأول على تراب كوت ديفوار منذ نشوب الأزمة — قد أتاح لهم فرصة التباحث مع رئيس الوزراء بشأن مسائل جوهرية تشغلهم، وكذلك اتخاذ عدد من القرارات.

وفي ما يتعلق بالقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) ودستور كوت ديفوار، فقد أعادوا التأكيد على أن الدستور والقرار غير منسجمين، وطالبوا رئيس الدولة ورئيس الوزراء بالتشاور في أقرب فرصة من أجل إيجاد الحلول الملائمة لتضاربات محتملة يمكن أن تنشأ بين النصين بشأن تنفيذ المهام الخاصة بهم. وأقروا بأنه من الممكن، إذا اقتضت الضرورة، تنظيم مائدة مستديرة من نوع مماثل.

وبالنسبة لتفكيك الميليشيات ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، اتفقوا على ضرورة تحديث الجدول الزمني و إعادة البدء فوراً بالحوار بين قائدي قوات الدفاع والأمن والقوات الجديدة، وقرروا أن يناقش هذان القائدان كل المسائل العسكرية لتجاوز الأزمة.

وفي ما يتعلق بالهويات الشخصية والانتخابات، رحب المشاركون بالإمكانية التقنية لإجراء عمليات تحديد هوية الناخبين وإحصائهم في آن واحد، وطالبوا الحكومة بالاستفادة من المساعدة الأجنبية في عملية واسعة النطاق ونزيهة لتحديد الهويات وضمان قدرة جميع المواطنين على ممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب.

وبالنسبة لإذاعة وتلفزيون كوت ديفوار، نوه الزعماء الأربعة بالأحكام التي أصدرتها الحكومة لضمان تغطية عمليات البث للبلد بأكمله بغية نشر رسالة السلام والمصالحة. وطالبوا مختلف الزعماء السياسيين بضمان أن تكون الصحف التي تشاطرهم آراءهم جزءا من عملية السلام وأن تتفادى فعل أي شيء يعرض العملية للخطر.

وفي ما يتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة، نوه الزعماء بانتخاب المكتب وبتحكيم ممثل الأمم المتحدة السامي للانتخابات في كوت ديفوار. ولكنهم قرروا إنشاء منصب رابع لنائب الرئيس من الجبهة الشعبية الإيفوارية — الحزب الحاكم – وإنشاء تمثيل متوازن للقوى السياسية الموجودة.

ولقد طالبوا أيضا رئيس الوزراء بعقد جلسة خلال الأيام القليلة المقبلة لمكتب اللجنة الانتخابية المستقلة والاجتماع مع الموقعين على اتفاق ليناس – ماركوسي وجميع الأطراف المهتمة بغية تحديد سلطات أعضاء المكتب والقواعد الإجرائية للجنة، مع الممثل السامي للأمم المتحدة، حتى يمكن تنظيم الانتخابات بطريقة نزيهة وشفافة وجديرة بالثقة.

وبشأن مدونة قواعد السلوك، اتفق الزعماء الأربعة على ضرورة أن يجتمعوا بشكل متكرر لتبادل الآراء حول عملية السلام وضمان إدارة الحياة السياسية في بيئة هادئة، مع احترام قيم الأخوة والديمقراطية.

وكما يمكن أن نرى، فإن الاجتماعين المنعقدين في ياموسوكرو، خاصة اجتماع الزعماء السياسيين، قد مكّنا رئيس الوزراء، الذي يعمل بالطبع مع رئيس الدولة، من وضع عملية السلام والمصالحة مرة أخرى في أيدي شعب كوت ديفوار والجمع بين الزعماء الرئيسيين حتى يتعهدوا بالتزام قوي نحو إخراج البلد من الأزمة وعدم الرجوع في تلك العملية.

ومكّن هذان الاجتماعان أيضا من تحديد طرائق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) وخارطة الطريق

التابعة للفريق العامل الدولي، ومن تهيئة المناخ والالتزام السياسي اللازم لتنفيذهما.

ولقد شهدنا على الفور نتائج ايجابية. ومن تلك النتائج أن مكتب اللجنة الانتخابية المستقلة – وهو المحرك الرئيسي للآلية الانتخابية — قد بدأ عمله في ٧ آذار/مارس بعد غموض اكتنفه لمدة شهور.

ورأت الأحزاب السياسية في إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة إشارة للبدء بأنشطتها السياسية في الفترة التي تسبق انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ونتيجة لذلك، عُقدت اجتماعات هامة هذا الشهر بين الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية، لاسيما بين تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار — التجمع الديمقراطي الأفريقي وفريق الرئيس.

وصدرت بيانات هامة عن هذه الاجتماعات تترجم في معظمها تصميم القادة على العمل بروح جديدة ظلت سائدة منذ اجتماع ياموسوكرو.

ويمكننا أن نضيف إلى هذه الأعمال الإيجابية عودة السيد سورو، الأمين العام للقوى الجديدة، إلى أبيدجان في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ بعد غياب دام سبعة عشر شهرا عن المدينة. ويقدم وجود السيد سورو في أبيدجان الآن – الذي سبقته عودة قائدي المعارضة السيدين هنري كونان بيدي وألاساني أواتارا من المنفى – دليلا وافيا على أن حاجز الشك الذي وسم الحياة السياسية في كوت ديفوار قد كسر أخيرا.

وبالنسبة لتحديد الهوية والعملية الانتخابية، قدم الفريق العامل الوطني الذي يقوم بدراسة المسألة تقريره إلى الحكومة يوم الخميس في ٢ آذار/مارس. وستقدم الاستنتاجات والتوصيات إلى اللجنة الانتخابية المستقلة. وفي ما يتعلق بهذه المسألة، أود أن أؤكد على أن الحكومة بدأت بالفعل عملية الانتخابات وتحديد الهوية. وسيتم انجاز العمليتين بشكل متزامن على النحو الذي قرر في مؤتمر قمة ياموسوكرو.

إن هذه الروح الجديدة التي نشأت من مؤتمر قمة ياموسوكرو وبعثت الآن أملا جديدا لجميع أبناء كوت ديفوار مكنت أيضا من المنظور الإداري من البدء جزئيا بعملية إعادة بسط الإدارة المركزية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة في مجالي التعليم الوطني والتعليم العالي. لذلك أمكن تنظيم الامتحانات المدرسية، التي لم يتسن لنا إجراؤها لأكثر من ثلاثة أعوام في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة. وفضلا عن ذلك، فان جامعة بواكيه، مقر القوى الجديدة، أعيد فتحها رسميا أمس، ٢٨ آذار/مارس.

ونرى أن التقدم المحرز في هذه المجالات المختلفة لا بد أن يصبح لا رجعة فيه، وبالتالي يتعين علينا أن نوطد مناخ الثقة هذا. وفي هذا الصدد، لا بد من تسوية المسائل الأمنية على سبيل الأولوية ويجب أن تولى أقصى اهتمام. ويظل أحد العناصر التي يجب أن تسهم في تحسين الحالة الأمنية هو الظروف المعيشية وظروف العمل لجنود الجيش الوطني. وبالتالي، بدأت الحكومة في ٢١ شباط/فبراير برنامجا لإصلاح الثكنات. وتهدف الحكومة، من خلال هذا المشروع الهام، إلى إنشاء جيش أكثر انضباطا ومهنية، ومزود بالبنية التحتية والمعدات الحديثة.

ومن منظور المساعدة الإنسانية، أود بالنيابة عن حكومة كوت ديفوار أن أعرب عن امتناننا لمنظومة الأمم المتحدة على المساعدة التي قدمتها إلى السكان الذين تضرروا ضررا بالغا من جراء الأزمة التي ما انفك بلدي يشهدها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ووكالات تقديم المساعدة الإنسانية، بالرغم من أنها عانت من الحوادث التي وقعت في ١٥ و ١٦

و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، لم تعلق أعمالها على أرض الواقع. وتجدر الإشادة بهذا الاهتمام، الذي يكمن في صميم العمل الإنساني، وأود أن أشيد به هنا.

إن حكومة كوت ديفوار، بغية الإشارة إلى دعمها لهذا الإجراء ومساندتها لجميع الوكالات، أصدرت بيانا أدانت فيه رسميا ما حصل ولم يدخر الهياكل الإيفوارية التي تتعاون مع هذه الوكالات. وفضلا عن ذلك، بعثت الحكومة وزير الدفاع إلى الميدان ليتخذ أقوى التدابير الأمنية.

وعلاوة على ذلك، يجري إنشاء لجنة بين الوزارات، تشمل وكالات تقديم المساعدة الإنسانية. وستشكل اللجنة إطارا للتعاون التشغيلي للعمل الإنساني على النطاق الوطني. وفي هذا الصدد، عين رئيس الوزراء من فوره مستشارا خاصا لشؤون العمل الإنساني. وإضافة إلى ذلك، اتخذت السلطات المحلية في الجزء الغربي لكوت ديفوار تدابير للتوعية العامة بحيث يتمكن جميع المواطنين من إدراك ضرورة التضامن الوطني فضلا عن فائدة وجود المجتمع الدولي إلى جانب كوت ديفوار.

وبعد عدة أعوام من التردد، وأعوام من الاضطراب وفي بعض الأحيان أعوام من أعمال العنف، تتخذ عملية السلام والمصالحة الآن منعطفا إيجابيا لا بد أن نرحب به جميعا وأن نشجعه.

وأود مرة أخرى أن أشكر جميع رؤساء الدول الذين شاركوا شخصيا ويعملون معنا بغية عودة السلام في كوت ديفوار. كما أشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وزملاءه، بمن فيهم ممثله الخاص، السيد بيار شوري، وفريقه، فضلا عن جنود عملية ليكورن والقوات الفرنسية، على الجهود التي يواصلون بذلها لإعادة السلام والمصالحة والاستقرار بشكل دائم في كوت ديفوار.

وبالرغم من أننا ينبغي أن نشعر بالسرور حيال التطورات الإيجابية في الحالة السياسية في كوت ديفوار وينبغي أن نحتفي بها، لا بد أن ندرك أن مهام هائلة تقع على عاتق الحكومة من خلال خريطة الطريق وندعو إلى اليقظة الشديدة فضلا عن زيادة الجهود بغية استكمال هذه المهام.

وبشكل خاص يتعين علينا أن نعمل في المجالات التالية: تمويل العملية الانتخابية في جميع المراحل؛ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ تعزيز الأمن في الإقليم بغية ضمان سلامة جميع المقترعين؛ وتسوية المشاكل الإنسانية ودعم حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، لا بد أن نبذل جهودا متضافرة لتعزيز قدرات المؤسسات القضائية بغية كفالة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد بعد ثلاثة أعوام من الحرب؛ وتقديم الدعم لاقتصاد الدولة وماليتها بغية تخفيض المعدل المرتفع للبطالة بين الشباب وبغية تنفيذ عودة اللاجئين والأشخاص المشردين.

وما زالت هناك عواصف على الطريق الذي سيقودنا إلى حل نهائي، ولكن يتعين علينا أن نتجاوز تلك العواصف بغية التمكن من تنظيم انتخابات عامة لا نزاع فيها، تمثل السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، ترغب الحكومة رغبة شديدة في أن يعين في أقرب وقت ممكن خليفة للسيد انطونيو مونيرو، بصفته ممثل الأمم المتحدة السامي للانتخابات في كوت ديفوار.

وعلى نحو خاص، وحينما يتعلق الأمر بتعزيز الأمن في جميع أنحاء الأرض الوطنية، أود أن أؤكد على أن هذه النقطة تشكل أكبر مصدر قلق لجميع أبناء كوت ديفوار وبالتالي تشكل مصدر قلق لحكومة كوت ديفوار. وفي الواقع، لا يتعين علينا أن نكفل السلام في أبيدجان فحسب، بل أيضا في داخل البلد، وخاصة في الغرب.

وهذه المنطقة، كما يعلم المجلس، تتقاسم الحدود مع جمهورية ليبريا، التي تشارك العديد من أوجه التشابه العرقي والثقافي مع شعوب غرب أفريقيا. وتوفير الأمن المناسب في ذلك الجزء من كوت ديفوار يعني توفير المزيد من الأمن لليبريا وتعزيز العملية الديمقراطية في ذلك البلد.

فجميع هذه الأسباب، تؤيد حكومة كوت ديفوار تأييدا قويا اقتراح الأمين العام بزيادة عدد ذوي الخوذ الزرق في كوت ديفوار. وأود أن التمس منكم تأييد هذا الاقتراح والنظر فيه بشكل إيجابي.

وأشعر بالامتنان إزاء كل العمل الذي تمكنتم من القيام به من أجل كوت ديفوار منذ اندلاع الأزمة. وأدرك أيضا حقيقة أنه متروك بالدرجة الأولى لنا نحن أبناء كوت ديفوار أن ننجز أكثر ما نستطيع من عمل لمساعدة بلدنا على الخروج من هذه الأزمة. ونحن مصممون على تحقيق هذا، بطبيعة الحال، بدعمكم. إذا فلنعمل معا لعودة السلام في كوت ديفوار بحيث لا يمكن لأي شخص أو أي شيء أن يجعلنا نتقهقر.

هذا هو المكان المناسب لدعوة جميع المؤسسات الدولية ومختلف الشركاء الإنمائيين إلى احترام التزاماتهم في إطار عملية انتعاش كوت ديفوار وإعادة إعمارها، على النحو الذي أوصي به في مختلف الاتفاقات بشأن كوت ديفوار، بما في ذلك اتفاق لينا - ماركوسي.

وأشكر أعضاء مجلس الأمن على ترحيبهم واهتمامهم بي. وأشكرهم على اهتمامهم بالرسالة التي أفصحت عنها للتو بالنيابة عن كوت ديفوار شعبا وحكومة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم المجلس، أود أن أشكر معالي السيد يوسف باكايوكو، وزير خارجية كوت ديفوار، على بيانه.

(تكلم بالإسبانية)

بهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.